



أثر مخاطر السوق في الاستقرار المصرفي دراسة على عينة من المصارف التجارية

The Impact of Market Risks on Banking Stability
a study on a sample of commercial

م.م جيهان علي ناصر

Jihan Ali Nasser

jihanali9193@gmail.com

أ.د محمد غالي الحسيني

Muhammad Ghaly Al-Husseini

muhammedh.rih@uokufa.ed.iq

جامعة الكوفة - كلية الإدارة والاقتصاد

جامعة الكوفة - كلية الإدارة والاقتصاد

المستخلص

سعى هذه البحث إلى تشخيص وقياس الأثر بين متغيرين البحث المتمثلة بالمتغير المستقل مخاطر السوق والمتغير التابع الاستقرار المصرفي . وتم استخدام الأسلوب الرياضي والإحصائي في حساب القيمة المعرضة للمخاطرة من خلال الاعتماد على نموذج (JPMorgan) في قياس مخاطرة السوق لمحفظه التداول الافتراضية التي تتعرض إلى مخاطر أسعار الصرف الأجنبي ومخاطر أسعار الأسهم إلى جانب تحليل المحفظة التي تتكون من مراكز الصرف الأجنبي والأسهم وقياس القيمة المعرضة للمخاطرة لكل مركز يتعرض إلى مخاطرة السوق للوصول إلى مخاطرة السوق الإجمالية من خلال نموذج (JPMorgan) ومن ثم إثبات أثرها في الاستقرار المصرفي من خلال البرنامج الإحصائي (SPSSv.26) . وأظهرت نتائج الانحراف المعياري لمتوسط عوائد محفظة الأسهم أن المصرف الأهلي العراقي يعد أعلى خطورة(0.177) في محفظة التداول الافتراضية .

Abstract

This research sought to diagnose and measure the effect between the two study variables represented by the independent variable, market risk, and the dependent variable, banking stability. The mathematical and statistical method was used to calculate the value at risk by relying on the (JP. Morgan) model in measuring the market risk of the hypothetical trading portfolio that is exposed to the risk of foreign exchange rates And then prove its impact on banking stability through the statistical program (SPSSv.26). The results of the standard deviation of the average returns of the stock portfolio showed that the National Bank of Iraq is the highest risk (0.177) in the hypothetical trading portfolio.

المقدمة

يُعد القطاع المصرفي أحد أهم القطاعات الرئيسية في الاقتصاد العراقي، ولما له من دورٍ جوهري، وأن عملية التحرر المالي في العالم نتج عنها نموًا متسارعاً في الأسواق المالية، فضلاً عن ذلك استخدام المصارف ووسائل متطورة تكنولوجياً في عملها لمواجهة الأزمات الاقتصادية، مما قادها إلى التكيف مع أنماط العمل المصرفي الجديد مما جعلها تطور مؤشرات التحوط والتذبذب في المستقبل وبالأخص بأوضاع البنوك التي تعاني من تحديات ومخاطر مصرفية، وما أن إحدى العملات المصرفية للمصارف التجارية هي خلق النقود وما يتمخض عن هذه العملية عدم المواءمة بين مصادر الأموال والتوظيفات، مما يعرض المصارف إلى مجموعة من المخاطر ومنها مخاطر السوق التي سببت خسائر كبيرة في الأرباح والاستثمارات والموجودات المصرفية. ويُعد المنهج العلمي الحديث في قياس مخاطر السوق وفق القيمة المعرضة للمخاطرة من أنجح المناهج التي استخدمت، التي جعلت كثيراً من المختصين والأكاديميين والمهنيين يهتمون بها اهتماماً كبيراً بسبب ضرورتها الأساسية في التنبؤ المستقبلي بعملهم المالي المصرفي من جهة وإمكانية تخفيضها قدر الإمكان على الرغم من صعوبتها ولا سيما عندما يتعلق الأمر بالظروف الاقتصادية التي لا يمكن تجنبها بالتنوع من جهة أخرى.

المبحث الأول

منهجية البحث

أولاً: مشكلة البحث

تكمُن مشكلة البحث من أهميتها ويمكن أن نحاول الإجابة على التساؤل الآتي:

ما الآثار المتوقعة من مخاطر السوق في الاستقرار المصرفي في العراق؟

ولغرض الوصول إلى تساؤل المشكلة يمكن تجزئة السؤال الرئيس إلى أسئلة فرعية وتكون كالآتي:

(1) ما الآثار والانعكاسات لمخاطر السوق في الاستقرار المصرفي لعينة من المصارف التجارية العراقية؟

(2) ما التحولات والتدابير اللازمة لمواجهة المخاطر المصرفية؟

ثانياً: أهمية البحث

يكتسب البحث أهميته من أهمية القطاع المصرفي وهو من القطاعات الحيوية، والتي لها دور فاعل في إحداث تحولات واقعية تخدم الاقتصاد العراقي بشكل عام، فيما إذا عملت إدارة المصارف على تجنب

المشاكل والمخاطر المصرفية التي تؤثر على مستوى استقرار المصرف، من خلال التحوط والتدبير بالأزمات المصرفية وإدارتها ونقلها من الخسائر والتهديدات، وذلك لتحقيق أقصى قدر ممكن من كسب الفرص وبالتالي تحقيق الأهداف المنشودة.

ثالثاً: أهداف البحث

يسعى البحث إلى تحقيق عدة أمور منها:

1- يهدف البحث إلى بيان الأطر المفاهيمية والفكرية لتأثير وانعكاس مخاطر السوق في استقرار النظام المصرفي في العراق لتكون عوناً في صياغة السياسات المصرفية الهادفة إلى التدبير بالأزمات المصرفية.

2- التعرف على الخسائر المالية التي تسببها مخاطر السوق ومدى تأثيرها في استقرار المصرف.

3- تطبيق نموذج JP.Morgan لحساب قياس وتحليل مخاطر السوق كمياً وفق القيمة المعرضة للمخاطرة (VAR) للوصول إلى قيم دقيقة لمخاطر السوق، وتحليل النموذج.

رابعاً: فرضية البحث

(1) الفرضية المالية

يتعرض الجهاز المصرفي إلى أزمات مالية عديدة مما يولد مخاطر مصرفية تؤدي إلى خسائر كبيرة في القطاع المصرفي ومن هنا نعتقد أن مخاطر السوق لها آثار في سلامة واستقرار النظام المصرفي.

(2) الفرضية الإحصائية

الفرضية الرئيسية (H1):

"وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين مؤشرات مخاطر السوق في الاستقرار المصرفي"

ويتفرع من الفرضية الرئيسية:

الفرضية الفرعية (H1a): هناك علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين مؤشرات مخاطر السوق في مؤشرات الاستقرار المصرفي للمصرف الأهلي العراقي.

المبحث الأول

المخاطر السوقية (المفهوم والمضمون)

أولاً- مفهوم المخاطر السوقية The concept of market risk

يُعد موضوع مخاطر السوق من الموضوعات المهمة وحديثة النشأة فنتيجة للعولمة والتغيرات البيئية المتسارعة وتعدد الأسواق المالية (مثل أسواق الأسهم والسندات و عقود المشتقات المعقدة) والبيئة المتزايدة لأدشطة التداول خلقت قلقاً كبيراً بين المنظمين والمحللين والمؤسسات المالية والمصرفية ولا سيما التي تأثرت أرباحها بفعل الخسائر من التداول مما فرض على المؤسسات تحسین أداؤها وأصبح من الضروري فهم الآثار الناتجة عن تقلبات السوق، وهذه التقلبات هي التي تسبب خطر السوق والذي يعني هو الخطر الذي ينتج بسبب الحركات السلبية في السوق لقيم الأصول أو الخصوم أو المركز خارج الميزانية العمومية. (جواد، 2021: 47) وعرفت المخاطر السوقية بأنها عبارة عن الخسائر الناتجة عن التقلبات في أسعار ومعدلات السوق المالي (أسعار الأصول، معدلات الفائدة وأسعار الصرف) وهي بذلك تُصنف ضمن فئة مخاطر المضاربة حيث إن تحركات الأسعار، من الممكن أن ينتج عنها خسائر كما يمكن أن تنتج عنها أرباح (الجبوري، 2011: 31).

ثانياً: أنواع مخاطر السوق

1- مخاطر معدل الفائدة

المخاطر الناجمة عن احتمال حدوث اختلال بين معدلات العائد المتوقع ومعدلات العائد الفعلية، بسبب تغير في أسعار الفائدة خلال مدة الاستثمار (الحرش وآخرون، 2019: 41) إذ تمثل مخاطر أسعار الفائدة في عدم التأكد وتقلب الأسعار المستقبلية لفائدة، فإذا تم التعاقد بين الطرفين على سعر فائدة معينة، ثم بعد ذلك ارتفعت أسعار الفائدة السائدة في السوق عموماً، فهذا يعني أن العائد المتولد من الاستثمار سوف يقل عن العائد الحالي السائد في السوق. وتتسبب هذه المخاطر عموماً كنتيجة لاحتتمالية لاحتتمال وقوع بعض الأحداث المحلية أو العالمية العامة كأجراء تغيرات مهمة في النظام الاقتصادي للدولة ذاتها، أو لدول أخرى ترتبط معها بعلاقة وثيقة، أو نشوب حرب وغيرها (نجيب الله، 2014: 69).

2- مخاطر تقلبات أسعار الصرف الأجنبي

وهي مخاطر تقلب سعر بيع، وشراء (تبادل) العملات الأجنبية مقابل العملة الوطنية في حال امتلاك المصرف لموجودات مقومة بالعملات الأجنبية، وخطر سعر الصرف يعتمد على عاملين أساسيين هما (HuWei, 2011:128) :

1. ثمن العملة الصعبة للسلعة أو الخدمة التي يتم استيرادها أو تصديرها .

2. مبلغ المعاملة التجارية أو الصفقة المقررة بهذا الثمن.

ويمكن تعريف مخاطر سعر الصرف أنه من أهم المخاطر المالية المنتظمة التي تنتج عن تغير أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل العملة المرجعية للمؤسسة، والمحتمل أن تؤثر على كل معاملات المؤسسة التجارية والمالية لعملة الأجنبية، وعلى فروعها المتواجدة في الخارج، وينتج عند تحقيقه أرباح أو خسائر تزيد أو تنقص من ربحيتها ومن ثم على قيمتها السوقية (عادل، 2016: 88).

المبحث الثاني

الاستقرار المصرفي (مفهوم وأهمية)

أولاً : مفهوم الاستقرار المصرفي

The concept of banking stability

يُعدّ الحفاظ على استقرار القطاع المالي بشكل عام والقطاع المصرفي بشكل خاص أحد أهم أهداف البنوك المركزية، وذلك لضمان الأداء الفعال من قبل الوحدات الاقتصادية كافة، وهذا ما دفع البنوك المركزية إلى الاهتمام المتزايد بمتانة واستقرار أنظمتها المصرفية. ومن خلال الاطلاع على ما تيسر من الأدبيات، تبين عدم وجود اتفاق على مفهوم موحد للاستقرار المصرفي بين الباحثين والجهات الرقابية والدولية، إذ يعني الوضع الذي هو عليه أن القطاع المصرفي بجمبع مؤسساته قادر على الاستمرار في أداء وظائفه الأساسية المتمثلة في تعبئة الادخار، ومنح القروض المختلفة، وتسوية المدفوعات بشكل فعال، وخاصة في بعض الأحيان في الأزمات المالية سواء ناتجة عن النظام نفسه أو عن القطاع الحقيقي (زبير، 2021: 132)

ويُعرف الاستقرار المصرفي هو القيمة السوقية للأصول المملوكة من قبل القطاع المصرفي أكبر من قيمة الديون الكلية، ويكون القطاع المصرفي في عسر إذا كانت القيمة السوقية للأصول المملوكة له ليست كافية لسداد الديون الكلية، بحيث تكون إجمالي الموجودات أصغر من إجمالي الديون (3: 2013، Monnin، Jokipii). وعرفها الجبوري: هو قدرة المؤسسات والأسواق المالية على إدارة رأس المال والمخاطر وخدمات الدفع بطريقة تمكن الاستدامة في النمو الاقتصادي، مع عدم وجود أي تعطيل لقدرة هذه المؤسسات للقيام بالمهام التي قد تسبب الضرر للأشخاص، إذ ينظر إلى الاستقرار المالي بأنه غياب الأزمة المالية ومع ذلك هناك مخاطر محتملة متأصلة في تحديد الاستقرار المالي تعود إلى قدرة النظام على امتصاص استيعاب غير المتوقعة. (الجبوري، 2017: 105)

ثانياً: أهمية الاستقرار المصرفي

The importance of banking stability

للنظام المصرفي دور مهم في الاقتصاد وذلك من خلال قيامه بعمليّة الوساطة المالية و تسهيل تدفق الأموال بين المقرضين والمدخرين ، بحيث يضمن كفاءة تخصيص الموارد المالية المعززة للنمو الاقتصادي، ولهذا نعتقد أن أهمية الاستقرار المصرفي تكمن في وظيفته الأساسية للاقتصاد الكلي، إذ يقوم بتحويل الأموال من المدخرين إلى المنفقين (المقرضين) عن طريق قبول الودائع وتقديم القروض سواء للأفراد أو الشركات ، وأن الجزء الأكبر من هذه القروض تذهب للجانب الاستثماري ، ولهذا نرى عدم قدرته على امتصاص الصدمات سيؤدي إلى عرقلة هذه الوظيفة ومن ثم تراجع النمو الاقتصادي و حدوث حالات الانكماش وارتفاع معدلات البطالة (AREN : 289 , Bradley R. Schiller , 2016 , GEBHARDT). وأن القطاع المصرفي يوفر مدخلات وخدمات أساسية لمختلف الشركات والصناعات وبالتالي له أهمية كبيرة في تنمية الاقتصاد، وهذا يعني باستقراره يمكن نقل وتحديث آثار السياسة النقدية على الاقتصاد الحقيقي ، وكذلك له تأثير إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي (الأعرجي ، 2020 : 319).

يضمن الحفاظ على الاستقرار للمصرف الآتي : (اسماء وشريفة , 2020 : 34)

- 1) تجنب مخاطر إفلاس المصارف من خلال الإشراف على ممارسات المؤسسات المصرفية ، وضمان عدم تعثرها حماية للنظام المصرفي والنظام المالي ككل.
- 2) وضع القواعد والتعليمات الخاصة بإدارة الموجودات والمطلوبات في المصارف سواء بالنسبة للعمليات المحلية أو الدولية.

المبحث الثالث

التحليل التطبيقي لمخاطر السوق

أولاً: تحليل مخاطرة أسعار الصرف الأجنبي

تتعرض إيرادات المصرف ورأس المال للمخاطرة نتيجة تغير الأسعار الذي من الممكن أن يتداول به العملة المحلية بدلاً من العملة الأجنبية مستقبلاً وهذا يعني أنه في حالة شراء العملة الأجنبية (دولار)، فإن السعر الذي تحول به التدفقات النقدية الأجنبية المتوقعة إلى العملة المحلية يكون غير مؤكداً وبذلك يؤثر على مركزه المالي والذي يمثل كامل المبلغ الذي يستخدمه المصرف للمضاربة في الأسواق، ويمثل المبلغ الإجمالي الذي يمكن للمصرف أن يخسره أو يخسر جزءاً كبيراً منه في حالة تقلب أسعار الدولار بشكل كبير باتجاه معاكس لمصلحة المصرف.

1) تحليل تقلبات أسعار الصرف

يتطلب لبيان تقلبات أسعار المعتمد على الوسط الحسابي \bar{x}_1 والاندحراف المعياري σ_1 لاسعار الدولار من خلال المعدل الشهري لاسعار الدولار بالنسبة للسوق كما مبين في الجدول (2).

الجدول (2) المعدل الشهري لاسعار صرف الدولار في السوق للمدة (2015 - 2021)

الاشهر	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
1	1221	1235	1292	1246	1195	1202	1460.5
2	1241	1240	1272	1229	1193	1194	1460.722
3	1270	1261	1254	1217	1196	1199	1460.788
4	1298	1277	1251	1202	1195	1226	1475.639
5	1309	1284	1250	1200	1194	1227	1486.383
6	1305	1266	1248	1200	1194	1243	1486.932
7	1230	1273	1258	1201	1195	1230	1473.037
8	1217	1281	1254	1206	1199	1223	1475.144
9	1223	1289	1255	1206	1195	1222	1470.565
10	1220	1298	1259	1205	1196	1241	1481.06
11	1219	1296	1252	1199	1201	1249	1480.781
12	1216	1303	1251	1195	1201	1351	1477.103

المصدر: من إعداد الباحثين على وفق مخرجات برنامج Excel

1-1 حساب الوسط الحسابي لاسعار صرف الدولار \bar{x}_1

يتم احتساب الوسط الحسابي لاسعار صرف الدولار بالاعتماد على المعدل الشهري لاسعار الدولار وعلى وفق معادلة:

$$\bar{x}_1 = \frac{\sum(X_1)}{n} \dots \dots \dots (1 - 3)$$

• x_1 : متوسط أسعار صرف الدولار.

• n: تمثل عدد الأشهر.

والجدول (3) يبين الوسط الحسابي \bar{x}_1 بالاعتماد على الجدول (2)

جدول (3) نتائج حساب الوسط الحسابي \bar{x}_1 لأسعار الدولار لمدة (2015 - 2021)

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
\bar{x}_2	1247	1275	1258	1208	1196	1234	1475

المصدر: من إعداد الباحثين على وفق مخرجات برنامج Excel

نلاحظ من الجدول (3) أن معدلات أسعار الدولار تبدأ بتزايد بمرور الوقت من سنة 2015 إلى سنة 2016 , ثم تبدأ بالانخفاض في سنة 2018 إذ بلغ (1208) ثم انخفض في سنة 2019 وذلك بسبب جائحة كورونا , ثم عاود بالارتفاع في كل من سنة 2020 و 2021 وذلك لسد فجوة التضخم والعجز في الموازنة العامة بسبب انخفاض الإيرادات النفطية .

2-1 حساب الانحراف المعياري لأسعار الدولار σ_1

قياس تقلبات الأسعار تعتمد على الانحراف المعياري لأسعار الدولار σ_2 ويسبب الانحراف المعياري وفق معادلة:

$$\sigma_1 = \sqrt{\frac{\sum(x_1 - \bar{x}_1)^2}{n-1}} \dots\dots\dots (2-3)$$

وبالاعتماد على الوسط الحسابي \bar{x}_1 المبين في جدول (3) فإن نتائج حساب الانحراف المعياري لأسعار صرف الدولار هي كما مبينة في جدول (4) .

جدول(4) حساب الانحراف المعياري لأسعار الدولار (2015 - 2021)

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
σ_2	37	21.692	12.402	14.886	2.691	40.773	9

المصدر: من إعداد الباحثين على وفق مخرجات برنامج Excel

وكما مبين في الجدول (4) أن انحرافات الأسعار تتدلى تقلبات الأسعار وهي مرتفعة في سنة 2015 , ثم تبدأ بالانخفاض في سنة 2016 ويستمر الانخفاض الشديد إلى سنة 2019 , وبعدها تبدأ بالارتفاع في سنة 2020, وهذا مؤشر على أن أسعار الدولار أكثر تقلباً بمرور الزمن .

2) تحليل مخاطرة الأسهم

تعرض المحفظة الافتراضية إلى مخاطر تقلبات أسعار الأسهم ولقد يأس مخاطر السوق التي يتعرض لها يتطلب تحديد تقلبات أسعار الأسهم .

2-1 - تحليل تقلبات أسعار الأسهم

يتطلب قياس تقلبات أسعار الأسهم حساب كل من: متوسط عائد أسهم المحفظة والاندحراف المعياري لعائد السوق, وسيتم احتساب مؤشر عائد السوق من خلال تكوين محفظة السوق الافتراضية والتي تتكون من ثمانية مصارف قد اختيرت عمداً لأنها تمتلك أسهماً أكثر تداولاً في سوق العراق للأوراق المالية وهي: (المصرف التجاري العراقي, مصرف بغداد, مصرف الخليج التجاري, مصرف الاستثمار العراقي, مصرف الشرق الأوسط, مصرف الأهلي العراقي, مصرف المنصور الاستثماري, مصرف الائتمان العراقي).

2-2 - حساب متوسط عائد السهم

إن قياس عوائد الأسهم من المعادلة الآتية (الجبوري, 2011 : 85) :

$$R_t = \frac{P_t - p_{t-1}}{p_{t-1}} \dots \dots \dots (3 - 3)$$

إذ أن

- R_t : متوسط عائد السهم .
- p_t سعر السهم عند المدة الزمنية t .
- p_{t-1} : سعر السهم عند المدة الزمنية السابقة $t-1$.

سيتم الاعتماد عليها من الملحق رقم (1) والتي من خلالها يتم احتساب دل العائد لمحفظة السوق وهو من أهم المؤشرات المالية للمحفظة التي تهتم المصارف ويرمز له ER_m الذي يتوقف تقديره على حساب مجموع متوسط عوائد الأسهم خلال السنة تقسم على عدد الأسهم التي تولف المحفظة.

2-3 - حساب الانحراف المعياري لمحفظه السوق σ_m

يعد من مؤشرات المخاطرة لقياس تقلبات السوق ويتطلب قياس الانحراف المعياري للمحفظة معدل عائد السوق الذي تم احتسابه في (الملحق 1) والجدول الآتي يبين الانحراف المعياري لمحفظه السوق. ونتج من حساب الانحراف المعياري لمحفظه السوق أن المصرف الأهلي العراقي كان أعلى خطورة.

الجدول (5) الانحراف المعياري لمحفظه السوق (المصرف الأهلي العراقي) للمدة (2015-2021)

السنوات	مصرف الأهلي Rt	ER m	الانحراف لمحفظه السوق
2015	-0.037	-0.006	0.037
2016	-0.017	-0.004	0.016
2017	0.019	0.004	0.019
2018	0.083	0.024	0.051
2019	0.062	0.023	0.026
2020	0.045	0.016	0.020
2021	0.044	0.011	0.034

المصدر: من إعداد الباحثين على وفق مخرجات برنامج Excel

يتضح من جدول (5) أن انحرافات السوق لأسعار الأسهم ترتفع في سنة 2018 ويبلغها انخفاض في سنة 2019 ويستمر إلى سنة 2020 ويرتفع في سنة 2021. وشكل (1) يوضح انحرافات المعيارية σ_m لمحفظه السوق المالية.

2-4- حساب معامل البيتا β

بعد احتساب الانحراف المعياري لمحفظه السوق ومتوسط عائد الأسهم والذي سيتم توظيفه في احتساب معامل البيتا لأسهم مصرف الأهلي العراقي الذي يعكس درجة المخاطرة التي تتعرض لها محفظه التداول للمصرف جدول (6) يوضح β ومن خلال الصيغة الآتية:

$$\beta = \frac{COV_{sm}}{\sigma_m^2} \dots \dots \dots (4-3)$$

الجدول (6) معامل β لاسهم المصرف الأهلي العراقي للمدة (2015 - 2021)

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
المصرف الأهلي العراقي β	2.928	-0.079	-0.5	-2.65	1.574	1.898	3.791

المصدر: من إعداد الباحثين على وفق مخرجات برنامج Excel

ويتضح من جدول (6) أن معامل بيتا لسنة 2015 مقدارها 2.928 أي أن $(\beta > 1)$ وهذا دلالة على أن خاصية الأسهم خلال هذه السنة من نوع الأسهم الهجومية وهذا مؤشر إلى أن ارتفاع حدة المخاطرة النظامية التي تتعرض لها أسهم المصرف الأهلي العراقي أكثر من مخاطرة السوق، وقد انخفضت في سنة 2016 إلى (-0.079) وفي سنة 2017 إلى (-0.500) وفي سنة 2018 بلغت (-2.648) على التوالي أي أن $(\beta < 1)$ وهذا يشير إلى أن الأسهم خلال هذه الفترة ذات خاصية دفاعية أي أن المخاطرة النظامية لأسهم المصرف الأهلي العراقي أقل من مخاطرة السوق. ومن ثم عادت بالارتفاع في سنة 2019 إذ بلغت (1.574) وفي سنة 2020 بلغت (1.898) وفي سنة 2021 ارتفعت بيتا إلى (3.791) وهذا يدل على ارتفاع حدة المخاطر النظامية التي تتعرض لها أسهم المصرف الأهلي العراقي.

المبحث الرابع

تطبيق القيمة المعرضة للمخاطر VAR

أولاً: قياس مخاطرة الصرف الأجنبي

يمتلك المصرف مركزاً لعملة الدولار للتداول به ولحساب مقدار القيمة المعرضة للمخاطرة لقيمة المركز الدولار يتطلب قياس تقلب الصرف الأجنبي (الدولار).

1) قياس تقلب الصرف الأجنبي

يتطلب قياس تقلب الصرف الأجنبي الانحدار المعياري لأسعار السوق من ضروب في 1.65 أي ما يقابل مستوى الثقة (95%). والجدول (7) يبين قياس تقلب الصرف الأجنبي للمصرف.

جدول (7) تقلب أسعار صرف الدولار للمدة (2015 - 2021)

السنوات	الانحراف المعياري σ	تقلب أسعار الدولار بدينار 1.65
2015	37	61.05
2016	22	36.3
2017	12	19.8
2018	15	24.75
2019	3	4.95
2020	41	67.65
2021	9	14.85

يتضح من الجدول (7) أن تقلبات أسعار الصرف في سنة 2015 تساوي (61.05) ويؤديها انخفاض في سنة 2016 إذ بلغت (36.3) واستمر الانخفاض في كل من سنة 2017 و سنة 2018 , ومن ثم كان الانخفاض الحاد في سنة 2019 إذ بلغت (4.95) وعاد إلى الارتفاع في سنة 2020 إذ بلغ 67.7 وهي أعلى قيمة للتقلبات, وعادت إلى الانخفاض في سنة 2021 إذ بلغت (14.9) .

1-1 قياس القيمة المعرضة للمخاطرة مراكز الصرف الأجنبي

يتم قياس القيم المعرضة للمخاطرة $DEAR_1$ وفق المعادلة الآتية :

$$(3 - 5) \dots \dots \dots \text{قيمة المركز لصرف الاجنبي الدينار} \times \text{تقلب أسعار الدولار} = DEAR_1$$

ومن خلال $DEAR_1$ يتم احتساب Var_1 لمدة عشرة ايام وفق الصيغة الآتية :

$$VaR_1 = DEAR_1 \times \sqrt{10} \dots\dots\dots(6-3)$$

جدول (8) حساب DEAR 1 و VAR 1 (مصرف الأهلي العراقي) للمدة (2015 - 2021)

السنوات	قيمة المركز المالي بالدولار	تقلب أسعار الدولار بدينار 1.65	بالدولار DEAR1	بالدولار VAR1
2015	3,436,757.833	61.05	209814065.7	663,490,333.7
2016	3,244,854.902	36.3	117788232.9	372,479,097.8
2017	677,126.6556	19.8	13407107.78	42,396,998.11
2018	677,126.6556	24.75	16758884.73	5,296,247.644
2019	4,086,350.334	4.95	20,227,434.16	63,964,762.66
2020	5,595,642.626	67.65	378,545,223.6	1,197,065,105
2021	2,875,364.464	14.85	42,699,162.29	135,026,607

المصدر: من إعداد الباحثين على وفق مخرجات برنامج Excel

يتضح من جدول (8) أن المركز المالي لدولار حقق أعلى قيمة له في سنة 2020 إذ بلغت (5,595,642.626) دولارا عندما بلغت تقلبات أسعار الدولار (67.65) دولارا عند (1.65) أي ما يقابل (6,905,023,000) مليار دينار في نهاية سنة 2020، وعلى غرار ذلك كانت أعلى قيمة معرضه للمخاطر VAR1 لنفس السنة تساوي (1,197,065,105) دولار. بينما حقق المركز المالي أدنى قيمة له في سنة 2018 إذ كان (677,126.6556) دولارا عندما بلغت تقلبات أسعار الدولار (24.75) دولارا عند (1.65) أي ما يقابل (817,969,000) دينار، وكانت في المقابل أدنى قيمة معرضه للمخاطر VAR1 تساوي (5,296,247.644) دولار. وكانت القيمة المعرضة للمخاطر في المصرف الأهلي العراقي متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض خلال المدة المدروسة وذلك بسبب تقلبات أسعار الدولار مقابل الدينار.

ثانياً: قياس مخاطرة الأسهم

1. قياس تقلب عائد الأسهم :

يتطلب قياس تقلب عائد الأسهم لكل من معامل بيتا لأسهم مصرف الأهلي مضروباً بتقلب عائد سوق الأسهم (1.65σ) ، كما موضح في المبحث الثاني، فإن تقلب عائد سوق الأسهم يساوي الانحراف المعياري للسوق مضروباً (1.65) أي ما يقابل مستوى ثقة 95% مضروباً بتأثير سهم مصرف الأهلي

جدول (9) تقلب عائد الأسهم (مصرف الأهلي العراقي) للفترة (2015 - 2021)

السنوات	محفظة السوق	1.65σ	B	تقلب عائد السهم
2015	0.03702515	0.061	2.928451684	0.17863555 3
2016	0.016253193	0.026	-0.078697006	- 0.00204612
2017	0.019478644	0.15	-0.499737493	- 0.07496062
2018	0.051179273	0.084	-2.647732955	- 0.22240957
2019	0.026415422	0.042	1.574224067	0.06611741 1
2020	0.020259261	0.003	1.898111367	0.00569433 4
2021	0.034048236	0.0561	3.790534463	0.21264898 3

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على وفق مخرجات برنامج Excel

يتضح أن تقلب الأسعار في سنة 2015 يساوي (0.179) ويليها انخفاض شديد في كل من سنة 2016 ليصل إلى (-0.002) ويستمر في الانخفاض في سنة 2017 ليصل إلى (-0.075) وكذلك في سنة 2018 ليصل إلى (-0.222) ويرتفع في سنة 2019 ليصل إلى (0.066) ثم يعاود إلى الانخفاض في سنة 2020 إذ يصل إلى (0.006) ثم يعاود إلى الارتفاع بشكل عالٍ في سنة 2021 ليصل إلى (0.213)

قياس القيمة المعرضة للمخاطرة لمركز أسهم (المصرف الأهلي)

حساب العوائد اليومية المعرضة للمخاطرة 2 DEAR لتقدير الخسارة المتوقعة من الأسهم والتي تشمل أسهم المصرف الأهلي العراقي

جدول (10) حساب DEAR₂ و VaR₂ (مصرف الأهلي العراقي) للمدة (2015 - 2021)

السنوات	تقلب عائد السهم	قيمة المركز المالي	DEAR	VAR
2015	0.178635553	27583023295	4927308613	155815179 51
2016	-0.002046122	102904480.2	-210555.1371	-665833
2017	-0.074960624	692296729.1	-51894994.76	- 164106383
2018	-0.222409568	1874375933	-416879141.9	- 131828759 7
2019	0.066117411	763918500.1	50508313.31	159721309
2020	0.005694334	2643597397	15053526.81	47603432
2021	0.212648983	42533799313	9044769183	286018269 1

المصدر: من إعداد الباحثين على وفق مخرجات برنامج Excel

كما يتضح من جدول (10) أن سنة 2021 هي أكثر قيمة معرضة للمخاطرة وتبلغ (602,071,528, 28) مليار دينار وذلك بسبب امتلاك المصرف مركزاً مالياً للأسهم كبيراً ويساوي (42,533,799,313) مليار دينار وأعلى تقلب في الأسعار يساوي (0.2126) ، أما ما يخص بقية سنوات فإن القيم المعرضة للمخاطرة العالية فقط في سنة 2015 إذ بلغت (15,581,517,951) بمركز مالي (27,583,023,295) ويتقلب (0.1786) ، أما ما يخص السنوات الأخرى فالقيم المعرضة للمخاطرة قليلة وهذا مؤشر على أن المصرف لا يتعرض بشكل كبير إلى مخاطرة أسعار الأسهم بسبب التقلبات الضئيلة في أسعار أسهم المصرف الأهلي العراقي بالنسبة لسوق الأسهم.

المبحث الخامس

تحليل الاستقرار المصرفي لعينة من المصارف التجارية العراقية

يتناول المبحث التحليلي الوصفي للمتغيرات التابعة لمدة البحث الحالية من ناحية حساب المؤشرات واستخراج الأوساط الحسابية ووصفها ، وكما موضح ادناه :

أولاً: مؤشر جودة الموجودات Asset quality

تشكل جودة ونوعية الموجودات حرج الأساس لمستوى مصداقية معدلات رأس المال ، لا كون معظم مخاطرات الأسعار المالي في المؤسسات المصرفية غالباً ما تنجم عن نوعية الموجودات أو مصاعب تحويلها إلى سيولة عند الحاجة إليها وتقاس جودة الموجودات من خلال عدة نسب ومنها : (تقرير المالي, 2017: 39)

نسبة جودة الموجودات = (نسبة القروض المتعثرة / إجمالي القروض) * 100

الجدول (11) مؤشر جودة الموجودات للمصارف عينة البحث للمدة (2015-2021) بالدينار

السنو ت	م بغداد	م الشرق الأوسط	م الاستثمار العراقي	م الأهلي العراقي	م التجاري العراقي	م الذليج التجاري	م المنصور الاستثماري	م الائت العراقي
2015	0.115	0.041	0.022	0.13	1.959	0.161	0.116	2.800
2016	0.129	0.011	0.029	0.14	1.301	0.491	0.063	2.897
2017	0.288	0.046	0.026	0.46	0.984	0.219	0.053	0.434
2018	0.187	0.017	0.025	0.27	1.622	0.302	0.039	0.439
2019	0.207	0.012	0.020	0.12	17.69	0.175	0.144	0.439
2020	0.650	0.046	0.022	0.10	0.459	0.707	0.141	0.432
2021	0.361	0.175	0.018	0.03	0.154	0.154	0.075	0.426
المتوسط	0.262	0.029	0.024	0.20	4.003	0.343	0.093	1.240
Max	0.650	0.046	0.029	0.46	17.69	0.707	0.144	2.897
Min	0.115	0.011	0.018	0.03	0.154	0.154	0.039	0.426

المصدر: إعداد الباحثين اعتماداً على البيانات المتوفرة في الميزانيات العمومية للمصارف

العراقية عينة البحث وباستخدام الحاسوب على وفق مخرجات برنامج Excel .

يتضح من مؤشر جودة الموجودات لعينة البحث إذ حقق المصرف التجاري العراقي أعلى نسبة وهي (17.695) في سنة 2019 مما انعكس ذلك على أعلى متوسط في عينة البحث إذ بلغ (4.003) للمدة المدروسة (2015 - 2021) أي ارتفاع نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض قياساً بالنسبة للمعيارية التي حددها البنك المركزي العراقي (2-5%)، وهي القروض التي لم تعد تحقق للمصرف إيرادات من الفوائد، والتي يجد البنك جدولتها بما يتفق مع الأوضاع الحالية للمقترض، ويدل ذلك على أن هذا المصرف أكثر عرضة لمخاطر عدم التسديد مقارنة بالمصارف الأخرى، أما بقية السنوات لكل عينة الدراسة فكانت متذبذبة من سنة إلى أخرى. وأن المقياس الذي يعتمد عليه تصنيف الموجودات هو (دون المستوى المشكوك فيها، الاديون الهالكة). أما مصرف الشرق الأوسط فقد سجل أدنى نسبة وهي (0.011) في سنة 2016 وأدنى مستوى متوسط لمؤشر جودة الموجودات إذ بلغت ما يقارب (0.024) لمصرف الاستثمار العراقي للمدة الزمنية المدروسة. ويمكن تحديد قوة وسلامة المصرف من خلال النوع في الموجودات والتي لها تأثير في إيراداته وخاصة على رأس ماله وسيولته.

ثانياً: مؤشر الإيراد والربحية Profitability index

يدل مفهوم الربحية مكانة مهمة لمختلف الأعمال التجارية فالأرباح هي الهدف الأساسي التي تسعى إليها المصارف، إذ من خلالها يتم قياس كفاءة العمل وكلما زاد حجم الأرباح زادت كفاءة المصرف وانخفضت المخاطر. ويمكن تعريف الربحية على أنها المؤشر الكاشف لمركز المصرف التنافسي الأسواق المصرفية وفي جودة أدائها، إذ إنها تسمح للمصرف بالاحتفاظ بمخاطرة معينة وتوفير الغطاء ضد المشكلات القصيرة الأمد (النصراوي، 2021: 32). تقوم الربحية المصرفية على تطوير وتوسيع الخدمات المصرفية وفتح فروع جديدة للمصرف، كما تعد مؤشراً لأداء المصارف فهي تمثل صافي نتائج عدد كبير من السياسات والقرارات التي تتخذها إدارة المصارف، وتقوم المصارف بتعظيم ربحيتها من خلال حصولها على أكبر قدر من مصادر الأموال والودائع وذلك بأقل تكلفة ممكنة، وبعد ذلك يتم توزيعها على شكل استثمارات مالية وتسهيلات ائتمانية لتدر أكبر نسبة من الأرباح وذلك وفق درجة مخاطر منخفضة وسيولة مقبولة، إذ يمكنها ذلك من تعظيم صافي الربح النهائي إلى أقصى حد ممكن (حسين والمولى، 2021: 177).

مؤشر الإيراد والربحية = (نسبة صافي الدخل/ إجمالي الموجودات) * 100

الجدول (12) مؤشر نسبة الإيراد والربحية لعينة البحث للمدة (2015-2021) بالدينار

السنوات	مصرف بغداد	مصرف الشرق الأوسط	مصرف الاستثمار العراقي	مصرف الأهلّي العراقي	مصرف التجاري العراقي	مصرف المذخّر الاستثماري	مصرف الائتلاف العراقي
2015	0.004	0.008	0.032	0.004	0.00	0.012	0.019
2016	0.017	0.018	0.018	0.041	0.00	0.007	0.010
2017	0.006	-0.001	0.007	0.005	0.01	0.007	0.013
2018	0.004	-0.003	0.001	-0.015	0.01	0.001	0.011
2019	0.006	0.000	0.000	0.014	0.01	-0.007	-0.010
2020	0.014	-0.003	0.008	0.022	0.05	0.000	-0.007
2021	0.019	0.000	0.001	0.014	0.02	0.009	-0.011
المتوسط	0.008	0.003	0.011	0.012	0.02	0.003	0.006
Max	0.019	0.018	0.032	0.041	0.05	0.012	0.019
Min	0.004	-0.003	0.000	-0.015	0.00	-0.007	-0.011

المصدر : إعداد الباحثين اعتماداً على البيانات المتوفرة في الميزانيات العمومية للمصارف العراقية عينة الدراسة وباستخدام الحاسوب على وفق مخرجات برنامج Excel .

ويتضح من مؤشر الإيراد والربحية لعينة البحث ووفق النسبة المعيارية التي حددها البنك المركزي (10% - 15%) في ظل ظروف غير مستقرة كما هو حال الاقتصاد العراقي، التي تظهر على أداء المصارف، حقق المصرف التجاري العراقي في سنة 2020 أعلى نسبة وهي (0.058) وهذا الارتفاع يعود إلى تحسن الربحية نتيجة زيادة استثماراته وتوظيفاته المالية، فضلاً عن التحسن النسبي في الأوضاع السياسية والأحداث الأمنية التي تشهدها البلاد، فضلاً عن ارتفاع أسعار النفط وما ترتب على ذلك من تأثيرات وتداعيات جمّة انعكست بشكلٍ وآخر على نتائج أعمال القطاعات الاقتصادية كافة ولاسيما القطاع المصرفي، مما أدى ذلك إلى زيادة مكاسبها المالية وأرباحها السنوية. أما المصرف الأهلي العراقي فقد سجل أدنى نسبة وهي (-0.015) في سنة 2018 وأدنى مستوى متوسط لمؤشر الإيراد والربحية إذ بلغت (0.003) من مصرف الشرق الأوسط ومصرف الخليج التجاري

للمدة الزمنية المدروسة. وهذا يعني لم يستطع المصرف توجيه موجوداته نحو الفرص الاستثمارية المربحة ومنها الأصول المالية المتداولة (النقد، الأوراق المالية، الحسابات المستخدمة) وكذلك الأصول الملموسة (الأرض، المباني، المعدات الرأسالية) والأصول المالية القابلة للتداول على المدى الطويل، كلما انخفضت نسبة مؤشر الربحية يدل ذلك على تدني كفاءة المصرف الاستثمارية والتشغيلية في إدارة موجوداته.

ثالثاً: مؤشر نسبة السيولة Liquidity index

ويعني بالسيولة توافر الأموال أو إتاحتها لوفاء بجميع الالتزامات (التدفقات النقدية) سواء داخل وخارج الميزانية العمومية للمصرف عند استحقاقها ويتم استيفاء الالتزامات من خلال التدفقات النقدية على أن تُستكمل تحويل الأصول بسرعة وبسيولة إلى نقد أو من خلال قدرة المؤسسة على الاقتراض. أما لجنة بازل فقد عرفت السيولة بأنها قدرة المصارف على الوفاء بالتزاماتها، وتوفيق أو ضاعها. وبالمثل صندوق النقد الدولي أنه يعرف السيولة أيضاً على أنها قدرة المؤسسات للوفاء بالتزاماتها. المتفق عليها بالوقت المناسب (ظاهر ومحمد، 2018: 43).

مؤشر نسبة السيولة = (الأصول السائلة / إجمالي موجودات) * 100

الجدول (13) مؤشر نسبة السيولة لعينة البحث للمدة (2015-2021) بالدينار

السنوات	مصرف بغداد	مصرف الشرق الأوسط	مصرف الاستثمار العراقي	مصرف الأهلي العراقي	مصرف التداوي العراقي	مصرف الخليج التجاري	مصرف المذوي الاستثماري	مصرف الائتماني العراقي
2015	67%	63%	75%	56%	98%	56%	88%	98%
2016	69%	57%	78%	64%	28%	49%	87%	17%
2017	69%	56%	73%	66%	27%	46%	87%	34%
2018	71%	63%	70%	72%	35%	52%	89%	83%
2019	61%	55%	65%	56%	53%	55%	83%	87%
2020	69%	54%	76%	49%	62%	46%	87%	97%
2021	58%	71%	60%	33%	35%	59%	70%	92%
المتوسط	66%	60%	71%	57%	48%	52%	85%	73%
Max	71%	71%	78%	72%	98%	59%	89%	98%
Min	58%	54%	60%	33%	27%	46%	70%	17%

المصدر: إعداد الباحثين اعتماداً على البيانات المتوفرة في الميزانيات العمومية للمصارف العراقية عينة الدراسة وباستخدام الحاسوب على وفق مخرجات برنامج Excel .

ويتضح من مؤشر نسبة السيولة لعينة البحث تحقق كل من مصرف الائتماني العراقي والمصرف التجاري العراقي أعلى نسبة هي (98%) في سنة 2015 وبما أن تحقق كلا المصرفين نسبة سيولة

عالية وهي أعلى بكثير من النسبة المعيارية المحددة من السلطة النقدية البالغة (30%) فإن هذه النسبة تعكس قدرتها على مواجهة أي نقص في السيولة، لذلك يفهم من السيولة أنه من واجبات المصرف ومن ضمن أهدافه وسياسته أن يكون قادراً ومستعداً بشكل دائم على مواجهة سيولة مركزه المالي. وبلغت نسبة أعلى متوسطاً للمدة المدروسة (2015 - 2020) لمصرف المذخور الاستثماري هي (85%)، نلاحظ بأن السيولة ارتفعت لسنوات (2018 - 2021) للمصرف نفسه والسبب انخفاض نشاطه الاستثماري والائتماني نتيجة سياسة المصرف وأزمة (كوفيد 19) لذا كانت السيولة هي مقياس مدى قدرة المصرف على سداد التزاماته أمام المودعين والمقترضين بأسرع وقت وأقل ما يمكن من خسارة مع الاحتفاظ بهامش مناسب لتجنب تعرض المصنف لمخاطر الإفلاس.

وفي الأمد المدروسة نفسها حقق مصرف الائتمان العراقي إذ سجل أدنى نسبة وهي (17%) في سنة 2016، مما يدل على زيادة الفرص الاستثمارية سواء في الأمد القصير بالأصول المالية كحالات الخزينة أو الأوراق المالية القابلة للتداول وبدون تعرضه لمخاطر مالية أو في الأمد الطويل، فضلاً عن زيادة عمليّة الائتمان المصرفي، وأدنى مستوى متوسط لمؤشر نسبة السيولة إذ بلغت (48%) للمصرف التجاري العراقي للأمد الزمنية المدروسة، يتضح بان المصرف اتبع سياسة توسعية في تبني استراتيجياتها استقطاب الادخار المحلي عن طريق الودائع الادخارية، وهذا ينعكس على توسع سياسة الإقراض وكذلك سياسة الاستثمار، وفي المقابل فإن انخفاض السيولة المصرفية قد يعرض المصرف إلى مشاكل مالية قد تؤدي إلى تعثر المصرف وإعلان إفلاسه، يفترض في إدارة السيولة في المصرف الموازنة بين العوائد والمخاطر، ولاكن إدارة المصرف كانت ملتزمة بنسب السيولة ضمن التعليمات والقوانين المالية سواء كانت دولية أو محلية.

المبحث السادس

اختبار فرضيات التأثير للعلاقة بين مخاطر السوق والاستقرار المصرفي

أولاً: اختبار فرضية التأثير الرئيسية: تنص فرضية التأثير هذه على "وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين مؤشرات مخاطر السوق في الاستقرار المصرفي"، حيث تم التحقق من هذه العلاقة من خلال تحليل ANOVA حيث تم استخراج مجموعة مؤشرات للتحقق من طبيعة العلاقة بين المتغير المستقل والتابع، وكانت النتائج كما هو مبين في الجدول (14) أدناه:

الجدول (14) الفرضية (H1) للتأثير بين مخاطر السوق والاستقرار للمصارف

Sig.	R-Square	F	T	Standardized	Unstandardized		Model
				Beta	Std. Error	B	
0.018	0.747	12.001	-3.464	-0.840	0.145	-0.502	H1

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج SPSS v.26

من الجدول (14) أعلاه، كانت النتائج تشير إلى معنوية علاقة التأثير بين مخاطر السوق والاستقرار المصرفي علاقة التأثير هذه عكسية أي كلما زادت المخاطر كان هناك درجة أقل من الاستقرار المصرفي، حيث كانت قيمة t-test تقدر بـ (-3.464) عند مستوى معنوية قدره (p=0.018) وبمعامل تشعب سالب قوي قدره (-0.840)، حيث كانت قيمة (F) المدسوبة (12.001) وهي معنوية عند مقارنتها بقيمة (F) الجدولة.

ثانياً: اختبار فرضيات التأثير الفرعية:

بالنسبة للفرضيات الفرعية تختبر علاقة التأثير بين المتغير المستقل (مخاطر السوق) والمتغير التابع (الاستقرار المصرفي) للمصرف (المصرف الأهلي العراقي)، وباستخدام تحليل ANOVA، تم التحقق من علاقة التأثير لاثنتين من الفرضيات والتي تنص على ما يلي:

- الفرضية الفرعية (H1a): هناك علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين مؤشرات مخاطر السوق على الاستقرار المصرفي للمصرف الأهلي العراقي.

الاستنتاجات

Conclusions

1- اتضح من مؤشرات نسبة السيولة لعينة الدراسة إذ إن تحقق لكل من مصرف الائتمان العراقي والمصرف التجاري العراقي أعلى نسبة هي (98%) في سنة 2015 وبما أن كلا المصرفين قد حقق نسبة سيولة عالية فهذه النسبة تعكس قدرتهما على مواجهة أي نقص في السيولة، لذلك يفهم من السيولة أنه من واجبات المصرف ومن ضمن أهدافه وسياسته أن يكون قادراً ومستعداً بشكل دائم على مواجهة سيولة مركزه المالي.

2 - اتضح من مؤشر جودة الموجودات لعينة البحث أن المصرف التجاري العراقي حقق أعلى نسبة وهي (17.695) في سنة 2019 مما انعكس ذلك على أعلى متوسط في عينة البحث إذ بلغ (4.003) للمدة المدروسة، أي ارتفاع نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض، وهي القروض التي لم تعد تحقق للمصرف إيرادات من الفوائد، والتي يجد البنك جدولتها بما يتفق مع الأوضاع الحالية للمقرض، ويدل ذلك على أن هذا المصرف أكثر عرضة لمخاطر عدم التسديد مقارنة بالمصارف الأخرى، أما بقية السنوات لكل عينة البحث فكانت متذبذبة من سنة إلى أخرى.

3 - اتضح من مؤشر الإيراد والربحية لعينة البحث أن المصرف التجاري العراقي حقق في سنة 2020 أعلى نسبة وهي (0.058) وهذا الارتفاع يعود إلى تحسن الربحية نتيجة زيادة استثماراته وتوظيفاته المالية، فضلاً عن التحسن النسبي في الأوضاع السيادية والأحداث الأسمية التي تشهدها البلاد، فضلاً عن ارتفاع أسعار النفط وما ترتب على ذلك من تأثيرات وتداعيات جمّة انعكست بشكل وآخر على نتائج أعمال القطاع الاقتصادية كافة ولاسيما القطاع المصرفي، مما أدى ذلك إلى زيادة مكاسبها المالية وارتفاعها السنوية.

4- يتضح من VAR2 للمصرف الأهلي العراقي أن سنة 2021 هي أكثر قيمة معرضة للمخاطرة وتبلغ (28,602,071,528) مليار دينار وذلك بسبب امتلاك المصرف مركزاً مالياً كبيراً ويساوي (42,533,799,313) مليار دينار وأعلى تقلب في الأسعار إذ يساوي (0.2126).

التوصيات

Recommendations

1- استخدام تقنيات القيمة المعرضة للمخاطرة بوصفها أداة متطورة لتقدير الخسائر واعتمادها من قبل أغلب المصارف والمؤسسات المالية بوصفها أداة مختصرة مطورة تعمل على تقدير أسوأ الخسائر المتوقعة خلال فترة محددة من الزمن وضمن مستوى محدد من الثقة في ظل ظروف السوق الطبيعية.

2- تعزيز آليات الرقابة البنكية من طرف مختلف السلطات النقدية، وإلزام البنوك على التقيد بالتسيير الاحترافي لمخاطر السوق، خاصة المعايير المتعلقة بكفاية رأس المال واستخدام الأساليب الكمية والنوعية للمقاربات المعيارية والداخلية التي جاءت في مقررات لجنة بازل الدولية.

3- أهمية تعزيز وعي موظفي المصارف المركزية وكذلك موظفي المصارف فيما يخص إدارة المخاطر بشكل عام ومخاطر السوق بشكل خاص، وتوفير التدريب المناسب لهم وتنمية المهارات الإحصائية لديهم وحثهم على الحصول على الشهادات المهنية المتعلقة بإدارة المخاطر.

4- تنويع الاقتصاد العراقي الذي سيكون له تأثير إيجابي على الاستقرار المصرفي وذلك من خلال تعامل المستثمرين مع المصارف لغرض دعم المشاريع الاقتصادية ومن ثم تنويع القروض الممنوحة

لمختلف القطاعات وعم التركز في قطاع معين وبالتالي توفير السيولة الكافية لتتحقق الاستقرار المصرفي .

المصادر

1. الجبوري, زيد نب صباح فرج, تحليل وقياس مخاطر السوق لمحفظه التداول المصرفية على وفق القيمة المعرضة للمخاطرة (VaR) دراسة تطبيقية في مصرف الائتمان العراقي, رسالة ماجستير, جامعة بغداد, كلية الإدارة والاقتصاد, 2011.
2. جواد, نور حليم, تقييم أداء المحفظة الاستثمارية وفقاً للمخاطر السوقية باستخدام القيمة المعرضة للخطر, رسالة ماجستير, جامعة الكوفة, 2021.
3. الحرش, عماد, السعيد, جبار خليل. الشايح, عصام, أثر نظم المعلومات المحاسبية على تحقيق الموائمة بين المعالجة المحاسبية والمخاطر السوقية, مجلة كلية مدينة العلم الجامعة, المجلد 11, العدد 1, 2019.
4. نجيب الله, حاكمي, إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية, رسالة ماجستير, جامعة وهران, كلية العلوم الاقتصادية, 2014.
5. زبير, نوزاد رجب, أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على استقرار القطاع المصرفي الخاص في العراق للمدة 2010-2019, جامعة تكريت, كلية الإدارة والاقتصاد, مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية, المجلد 71, العدد 55, 2021.
6. الجبوري, حيدر, الموجودات غير العاملة ودورها في عدم الاستقرار المصرفي دراسة تحليلية لعينة من المصارف العراقية الخاصة, مجلة المذني للعلوم الإدارية والاقتصادية, جامعة الكوفة, كلية الإدارة والاقتصاد, العراق, 2017.
7. الذراوي, محمد عبد الأمير حسن, أثر الشمول المالي في السيولة والربحية المصرفية, دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية العراقية 2011-2019, رسالة ماجستير, جامعة كربلاء, 2021.
8. حسين, أحمد علي, المولى, إبراهيم فضل, تقييم الربحية وأثرها على الإنتاجية في المصارف التجارية (بدراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية الخاصة), جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا, مجلة كلية مدينة العلم المجلد 13, العدد 1, السنة 2021.
9. الأعرجي, صبيان طارق سعد, القياس الاقتصادي لأثر الشمول المالي على استقرار المصرفي في العراق, مجلة الاقتصاد والعلوم الإدارية, جامعة بغداد, المجلد 26, رقم 119, 2020.
10. طلاحي, اسماء, طلاحي, شريفة (دور الابتكارات المالية في تعزيز الاستقرار المالي للبنوك الإسلامية) دراسة تطبيقية لبنك السلام في الجزائر خلال الفترة من 2011-2019, جامعة

أحمد دراية أدرار - كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير قسم العلوم التجارية ،
2020.

11-ظاهر, غسان طارق , محمد ,علي كريم , تحليل السيولة ، الربحية ، الرفع المالي في ضوء
إدارة المخاطر المصرفية (المصرف التجاري العراقي حالة دراسية 2005-2015) ,مجلة المثنى
للعولم الادارية والاقتصادية . المجلد 8 , العدد 1 , 2018.

ت: التقارير والدوريات

- 1.التقارير السنوية لمصرف بغداد للمدة من (2015 - 2021) .
- 2.التقارير السنوية لمصرف الخليج التجاري للمدة من (2015 - 2021) .
- 3.التقارير السنوية لمصرف الشرق الاوسط للمدة من (2015 - 2021) .
- 4.التقارير السنوية لمصرف الأهلي العراقي للمدة من (2015 - 2021) .
- 5.التقارير السنوية لمصرف الائتمان العراقي للمدة من (2015 - 2021) .
- 6.التقارير السنوية لمصرف المنصور للمدة من (2015 - 2021) .
- 7.التقارير السنوية لمصرف التجاري العراقي للمدة من (2015 - 2021) .
- 8.التقارير السنوية لمصرف الاستثمار للمدة من (2015 - 2021) .

1. Hu,Wei. "Downside risk and portfolio allocation for Individual investor in China"A dissertation Submitted to department of economic at Fordham university for degree of doctor philosophy (2011).
2. Jokipii& Monnin, Terhi & Pierre , " The impact of banking sector stability on the real economy" , Journal of International Money and Finance , Number 32 , (2013).
3. Bradley R. Schiller, K AREN GEBHARDT, The MACRO Economy Today, Fourteenth edition, McGraw-Hill Education, New York(2016)
4. Central bank of the U.A.E, financial stability report, (2015).